



OIC/COMCEC-FC/35-19/D(23)

الزراعة



كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون في المجال الزراعي

مكتب تنسيق الكومسيك
أبريل 2019

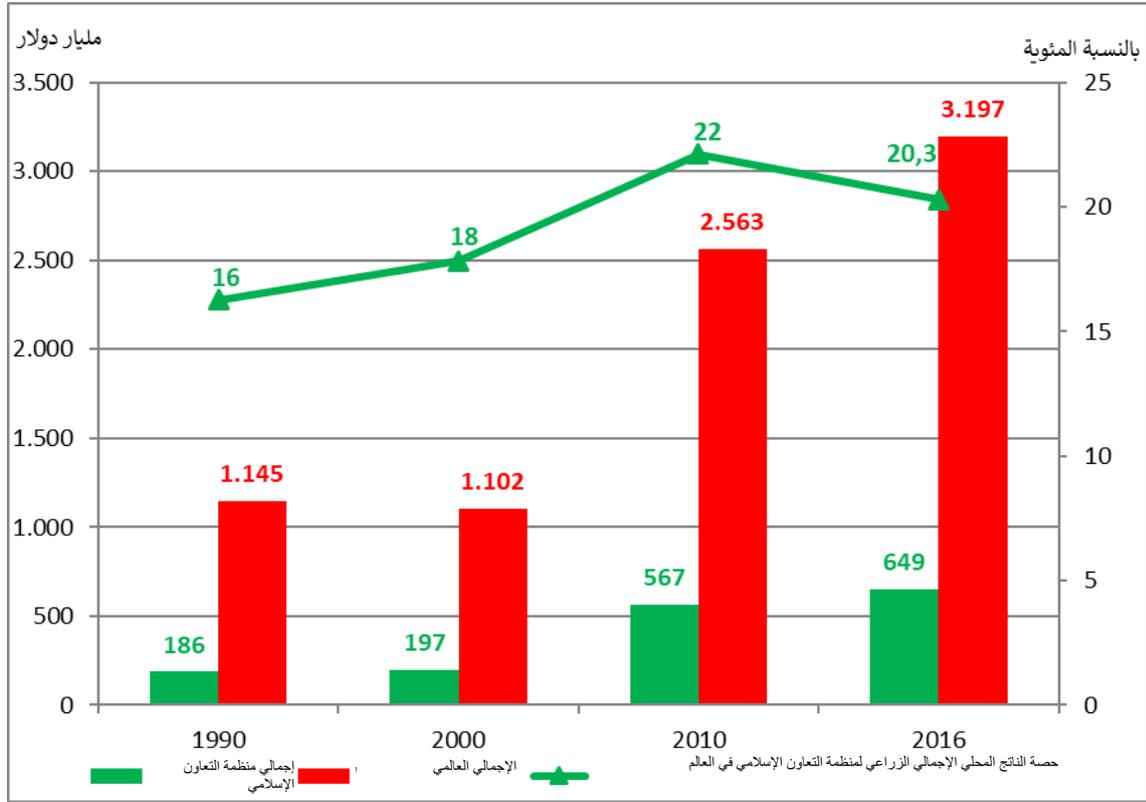
كلمة عن التعاون في المجال الزراعي

تلعب الزراعة بطبيعتها الجوهريّة دوراً مميزاً في اقتصادات العالم المترابطة على نحو متزايد. وتُعتبر محركاً مهماً للنمو ومصدراً فريداً للحد من الفقر في معظم العالم النامي. والدراسات التجريبية تُظهر أن الزراعة هي القطاع الأكثر فعالية في توليد الدخل لأفقر شرائح السكان. وبالتالي، فإنها أخذت في عين الاعتبار كقطاع رئيسي للنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والتنمية الريفية المستدامة، خاصة في البلدان النامية.

الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تمثل الزراعة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي أحد القطاعات الرائدة من حيث الدخل وتوفير فرص العمل والتجارة. كما هو مبين في الشكل 1، بلغ إجمالي الناتج المحلي الزراعي لمنظمة التعاون الإسلامي 188 مليار دولار أمريكي بحصة تبلغ 15.9% في الإنتاج الزراعي العالمي في عام 1995، وقد وصل إلى 666 مليار دولار أمريكي مع حصة 20.1% في الإنتاج الزراعي العالمي في عام 2017.

الشكل 1. إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي وحصته في الإنتاج العالمي

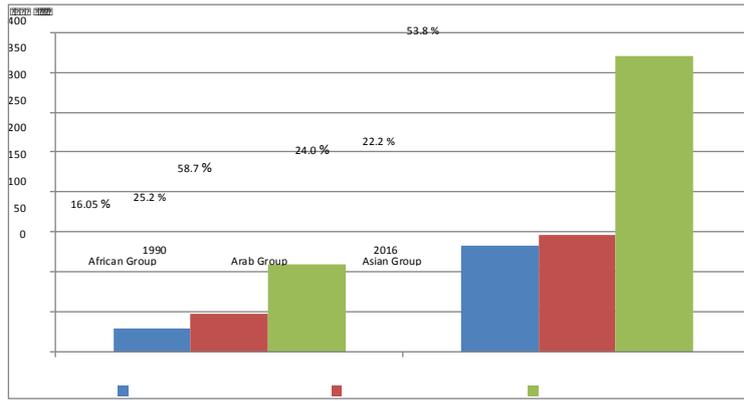


المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2019

يوضح الشكل 2 حصة إجمالي الناتج المحلي من الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في ثلاث مجموعات رسمية في دول منظمة التعاون الإسلامي (الأفريقية، العربية، والآسيوية). أصبح الأداء النسبي لمجموعة الدول الإفريقية خلال الفترة بين 1995-2017 أكثر قوة بالمقارنة مع مجموعة الدول العربية والآسيوية. ولكن مع مرور السنوات، حققت مجموعة الدول الآسيوية المساهمة الأعلى في الإنتاج الزراعي.

بلغ إجمالي الناتج المحلي الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي 666 مليار دولار أمريكي اعتباراً من 2017، ووصلت قيمة مساهمة المجموعة الآسيوية إلى 397 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الزراعي للدول الأعضاء في المنظمة. وتلي المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية المجموعة الآسيوية، حيث حقق كل منهما على التوالي 138 ملياراً و130 مليار دولار أمريكي تقريباً.

الشكل 2. إجمالي الناتج المحلي الزراعي حسب الأقاليم الفرعية وحسب الحصة بالسعر الحالي

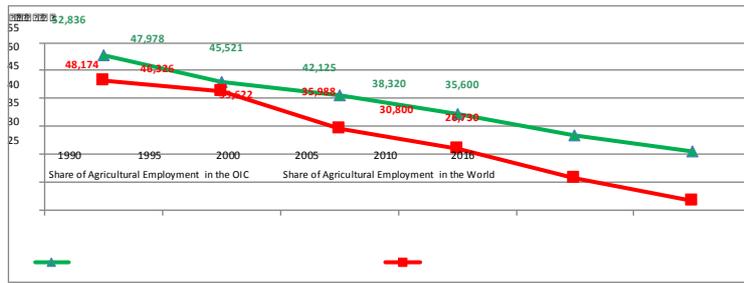


المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2019

يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، مصدرًا حيويًا لتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 1990، وقر القطاع الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص العمل لحوالي 199 مليون شخص. انضم 23 مليون شخص إلى العاملين في المجال الزراعي، ليرتفع عدد العاملين في المجال الزراعي إلى 222 مليون شخص حتى عام 2016.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة العمل في القطاع الزراعي، فإن حصة القطاع من التوظيف تنخفض مع الوقت. شكلت الزراعة في عام 1990 ما يقرب من 52.8 بالمائة من إجمالي العمالة في منظمة التعاون الإسلامي. انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في بداية القرن الواحد والعشرين في إجمالي فرص العمل لتصل إلى حوالي 45% على مستوى دول المنظمة و40% على مستوى العالم. في عام 2016، بلغت نسبة العمالة الزراعية التي يوفرها القطاع الزراعي 35.6% على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي و26.7% عالميًا كما هو مبين في الشكل 3.

الشكل 3. نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى العالم

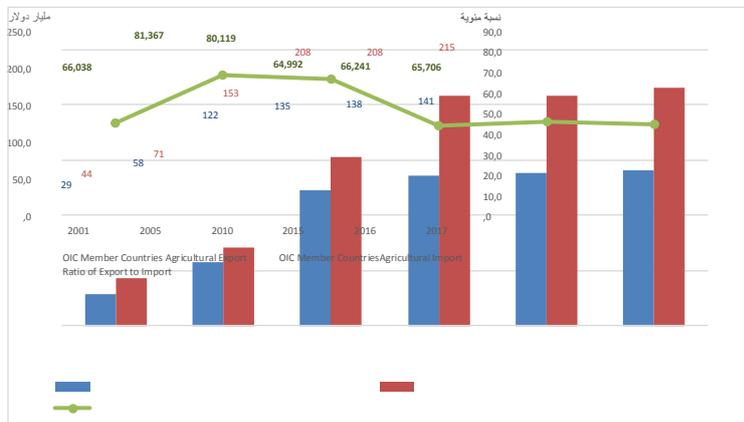


حصة العمالة الزرا

المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2019

ازداد تداول السلع الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصورة كبيرة في العقد الأخير حتى عام 2015. حققت التجارة الزراعية الإجمالية في دول منظمة التعاون الإسلامي نمواً بأكثر من أربعة أضعاف خلال تلك الفترة، ليصل إلى 355 مليار دولار عام 2017 (الشكل 4). بلغ إجمالي الواردات الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 214 مليار دولار في عام 2017، من 43 مليار دولار أمريكي في عام 2001. وتماشياً مع ذلك، بلغت قيمة صادرات السلع الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 141 مليار دولار عام 2017 مقارنة مع 29 مليار دولار عام 2001.

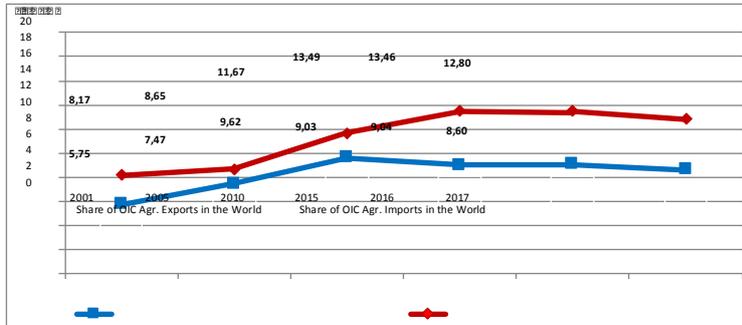
الشكل 4. الصادرات والواردات الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي.



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2019

ارتفعت الحصة العالمية من الواردات الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي بواقع 12.8% عام 2017 مقارنة مع 8.17% عام 2001. وبالمثل، وصلت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الصادرات الزراعية العالمية 8.6%. ارتفعت كل من الصادرات والواردات الزراعية ارتفاعاً ملموساً في الفترة بين عامي 2001-2010. فيما استقرت حصة صادرات السلع الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من أعوام 2010-2017، بدأت نسبة مساهمة الواردات الزراعية من دول المنظمة في واردات الزراعة العالمية بالانخفاض (أنظر الشكل 5).

الشكل 5. الأداء التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي في المجال الزراعي على الصعيد العالمي



من ناحية أخرى، لا تخضع بعض أقسام المنتجات الرئيسية الأخرى مثل اللحوم لحماية عالية من التعريفات الجمركية ولكنها لا تزال تُظهر حصصًا منخفضة من التجارة البيئية داخل منطقة التعاون الإسلامي. بالتالي، قد تكون التدابير غير الجمركية مسؤولة أيضًا عن التجارة الزراعية البيئية المحدودة داخل منظمة التعاون الإسلامي في بعض المنتجات.

علاوة على ذلك، يُشير التقرير بأنه بشكل عام لدي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، اتفاقيات تجارية أقل مع دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى عنها من الاتفاقيات التجارية غير التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. بمعنى آخر، وفي المتوسط، تملك كل دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي 22 اتفاقية تجارية تفضيلية، و 8.73 منها مع دول أعضاء أخرى في منظمة التعاون الإسلامي.

يُحدد تقرير البحث بعضًا من العوامل التي تؤثر سلبيًا على تدفقات التجارة الزراعية. هذه هي، من بين أمور أخرى، الوضع الفقير للمعرفة والمعلومات التسويقية؛ عدم توفر الموارد المالية؛ سوء الوضع الفني للتكيف الفني للمنتجين وعدم توحيد معايير المنتجات؛ المشكلات المتعلقة بتوافر وموثوقية البيانات في مجال تدفقات التجارة الزراعية وتدابير سياسة التجارة الزراعية (بما في ذلك معدلات التعريفات والتدابير غير الجمركية NTMS) وممارسات الزراعة على نطاق واسع لأصحاب الحيازات الصغيرة عبر منظمة التعاون الإسلامي (مما يعني عيوب التكلفة والحوافز التي تحول دون التحديث وغيرها من قضايا سلسلة التوريد التي تُشكل حواجز كبيرة أمام الوصول إلى الأسواق العالمية).

في إطار التقرير البحثي، أجريت زيارات ميدانية في دول تركيا وغامبيا والمغرب، وتم إجراء دراسات مكتبية حول تشاد والبرازيل وتايلاند.

توصلت مجموعة العمل في اجتماعها الثالث عشر إلى توصيات السياسة التالية:

- ✓ الترويج للمنتجات الزراعية المتخصصة وشهادات الحلال من خلال تنوع المنتجات والعلامات التجارية واستراتيجيات التسويق والحملات الإعلانية.
- ✓ تعزيز التعاون التجاري (مثل تعزيز الاستثمارات الزراعية، وإلغاء تأشيرات العمل، وما إلى ذلك) والتعاون غير التجاري (مثل تبادل أفضل الممارسات والخبرات التقنية، ووضع معايير السلامة، وما إلى ذلك) بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات المتعلقة بالتجارة الزراعية.
- ✓ الترويج لخفض التعريفات الجمركية والترتيبات الثنائية في المنتجات الرئيسية (مثل السكر واللحوم ومواد التغذية للحيوانات والبنور الزيتية والحيوانات الحية)
- ✓ تطوير وتنفيذ الترتيبات التجارية متعددة الأطراف (مثل TPS-OIC) (نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)) بهدف المساهمة في تطوير التجارة الزراعية التعاونية والمستدامة.
- ✓ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع بيانات التجارة الزراعية وإدارتها ونشرها بهدف تصميم سياسات سليمة وقائمة على الأدلة للتجارة الزراعية.

جميع التقارير التي تم تقديمها إلى الاجتماع والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماع، على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

"زيادة مرونة الأنظمة الغذائية في البلدان الإسلامية على مواجهة الأزمات الغذائية في المستقبل" (الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بالزراعة)

مع التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم اليوم، أصبحت الاستدامة مبدأً موجهًا للتنمية. كانت الأنظمة الغذائية في قلب مناقشات الاستدامة، مع آثارها السلبية على البيئة من التلوث إلى هدر الغذاء.

يُعرف النظام الغذائي المستدام بأنه "نظام غذائي يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بطريقة لا تتعرض فيها للخطر القواعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة".

ترتبط الأنظمة الغذائية المستدامة والأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا مع بعضها البعض. بالنظر إلى أن منظمة التعاون الإسلامي هي موطن لنسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (بمعدل 98 مليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في الفترة 2015-2017)، فإن ضمان الأنظمة الغذائية المستدامة له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأعضاء. في هذا الصدد، عُقد الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بالزراعة للكومسيك يومي 9-10 أكتوبر 2019، في أنقرة، وكان موضوع الاجتماع "زيادة مرونة الأنظمة الغذائية في البلدان الإسلامية على مواجهة الأزمات الغذائية في المستقبل" وتقرير بحثي في نفس الموضوع تم النظر فيه من قبل مجموعة العمل. كان الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بالزراعة للكومسيك بمثابة اجتماع تحضيرى للدورة الـ 35 المقتررة عقدتها في 27 نوفمبر 2019 بموضوع "تعزيز الأنظمة الغذائية المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

يشير التقرير إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تواجه مخاطر كبيرة للأزمات الغذائية في المستقبل، لأن الدول الأعضاء تتأثر في الغالب بعدم الاستقرار والجفاف. علاوة على ذلك، تعتمد منظمة التعاون الإسلامي اعتمادًا كبيرًا على التجارة، وهي معرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار المواد الغذائية، حيث استوردت 117.2 مليار دولار من منتجات الأغذية والمشروبات في عام 2018 وتكبدت عجزًا تجاريًا قدره 67 مليار دولار.

بعض العوامل التي تؤثر سلباً على الأنظمة الغذائية المستدامة هي ، من بين أمور أخرى ، انخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية والعمالية ؛ نقص البيانات الموثوقة والأنيّة عن الأمن الغذائي ؛ تقلبات أسعار المنتجات الغذائية ؛ محدودية / انخفاض مستوى التجارة البيئية للمنتجات الغذائية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بسبب ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية ؛ آثار تغير المناخ الضارة على الزراعة والأنظمة الغذائية (الجفاف ، وندرة المياه) وسوء إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية.

في هذا الصدد ، توصل الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بالزراعة إلى مجموعة من توصيات السياسات تحت العناوين التالية:

- الإطار القانوني والتنظيمي
 - تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية
 - تطوير البنية التحتية
 - التمويل والاستثمار
 - الأداء السوقي والوصول إلى السوق
 - تشجيع التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي / تخفيض الحواجز أمام التجارة
 - القدرات البشرية والمؤسسية
 - رصد وتقييم الأمن الغذائي
 - استراتيجيات التكيف والتخفيف للحد من آثار تغير المناخ الضارة ، والكوارث الناجمة عن صنع الإنسان ، وما إلى ذلك
 - التعاون الدولي والإقليمي
- جميع التقارير التي تم تقديمها إلى الاجتماع والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماع ، على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

ستواصل مجموعة العمل المعنية بالزراعة للكومسيك تداول الأفكار بشأن قضايا الأمن الغذائي. سيعقد الاجتماع التالي (15) لمجموعة العمل المعنية بالزراعة في فبراير 2020 في أنقرة تحت عنوان "الإدارة الرشيدة لضمان الأمن الغذائي والتغذية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"

تمويل مشاريع الكومسيك

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للزراعة ومؤسسات ودول منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

بموجب النداء الخامس للمشاريع، تم اختيار مشروعين للتمويل في مجال التعاون الزراعي في إطار آلية تمويل مشروع الكومسيك. قامت إندونيسيا بتنفيذ المشروع الأول بعنوان "تطوير نظام معلومات السوق الزراعية لمزارعي البستنة". شركاء المشروع لهذا المشروع هم ماليزيا وبنغلاديش وبروناي دار السلام ومصر وباكستان والأردن. هدف المشروع إلى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية، وخاصة البستنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال أنشطة بناء القدرات على نظم معلومات إدارة التسويق. قام فريق المشروع في هذا الصدد بزيارات دراسية إلى أستراليا والمغرب من أجل جمع البيانات حول أفضل ممارسات التسويق للمنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ورشة عمل دولية لتبادل الخبرات حول استراتيجيات الوصول إلى الأسواق وأفضل الممارسات لتحقيق القدرة التنافسية العالمية التي تتبناها وتشجعها الدول المتقدمة. وأخيراً، عُقد في إندونيسيا برنامج تدريبي بمشاركة خبراء من البلدان الشريكة. في برنامج التدريب والذي شمل التدريب في الموقع، تم تدريب المشاركين على الجوانب النظرية والعملية لنظم المعلومات إدارة التسويق.

قامت تركيا بمشاركة المغرب وتونس وفلسطين بتنفيذ المشروع الثاني بعنوان "تحسين خدمات إرشاد الري الزراعي". هدف المشروع إلى تحسين معارف وخبرات طاقم العمل الفني من العاملين في مجال خدمات الري الزراعي والتدريب. أجرى فريق المشروع في إطار المشروع زيارات دراسية إلى المغرب وتونس للتحقيق في الوضع الراهن في الحقول المروية والممارسات الجيدة في الري الزراعي. بعد إجراء الزيارات الدراسية، تم عقد ورشة عمل في تركيا بمشاركة خبراء من الشركاء لتوضيح بالتفصيل الصعوبات والفرص لتحسين خدمات تمديد الري. ومباشرة بعد عقد ورشة العمل، تم عقد برنامج تدريبي في أذنة بتركيا ركز على النهج المبتكرة للاستخدام الفعال للموارد المائية المحدودة، وتقنيات الري الحديثة، والموارد المائية البديلة للري مثل المياه المالحة أو مياه الصرف وتقنيات جمع المياه.

بموجب النداء المشاريع السادس لآلية الكومسيك لتمويل المشاريع، والذي صدر في سبتمبر/أيلول 2018 ، يجري تنفيذ مشروعين في مجال التعاون الزراعي في عام 2019. ستقوم ماليزيا بمشاركة إندونيسيا وبنغلاديش وتركيا بتنفيذ أول مشروع بعنوان "بناء القدرات في إدارة المستودعات والتخزين". يهدف المشروع إلى زيادة المعرفة التقنية للمزارعين وجمعيات المزارعين في إدارة المستودعات والتخزين.

تقوم تركيا بمشاركة إندونيسيا وفلسطين والمغرب وقطر وتونس بتنفيذ مشروع ثانٍ زراعي بعنوان "الحد من فقد الأغذية وهدرها في دول منظمة التعاون الإسلامي". يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وزيادة الوعي بشأن الحد من فقدان الأغذية والنفايات من خلال اتباع نهج شامل.

.....

.....